"وثيقة الموفمبيك": توافق على حدود السياسة

عبد الحليم فضل الله

2008/04/26

يضمر اللبنانيون في قرارة أنفسهم أنّ السياسة عقبة أمام تفاهمهم، فلا غرابة أن يحاولوا النأي عنها في الأمور التي ينشدون فيها المصالحة، وأن ينغمسوا في غمارها حتى التهلكة، طلباً للغلبة وأثناء التنازع الذي لا هوادة فيه على المصالح المباشرة. وبدلاً من أن تكون السياسة كما هي أصلاً، سبيلاً لتوليد الخيارات واتخاذ القرارات الآنية والمستقبليّة على أفضل وجه، غدت مصدراً للجمود والاستئثار حتى في المسائل التي تزيدها الشراكة وفرة وفرصاً وحظوظاً، وباتت في الممارسة مسرحاً لا مكان فيه لتبادل الأدوار أو تقاسمها.

بيد أنّ أي حوار وطني حول قضايا اجتماعية واقتصادية ومعيشيّة لا يجرؤ على الخضوع لاختبار سياسي يظلّ ناقصاً، فالنوايا الصادقة والخلاصات المتأنّية تستمد أهميتها من وجود اردة قوية دافعة ومواكبة. أكثر من ذلك، إنّ أي حوار اجتماعي لا يطمح للتأثير على العملية السياسية، ولا يسعه تعديل المسار وتبديل اتجاه الريح، هو بمعنى ما تمرين ذهني من نتائجه ربما تشتيت الانتباه ونشر الخيبة.

يقودنا ذلك إلى "طاولة الحوار الاجتماعي" التي دعت إليها المفوضية الأوروبية في لبنان، وجمعت حولها ممثلين عن الكتل البرلمانية والأحزاب السياسية والجمعيات المهنية، لمناقشة السياسات الاجتماعية الفضلى للبنان. وقد قامت فلسفة هذه المبادرة على أمرين: الأول: إن بوسع اللبنانيين ملء فترة الفراغ والجمود المشبعة بالتوتر بأمور مفيدة و انجاز تسويات مبدئية حول مسائل كثيرة عالقة لا ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتقاسم السلطة، حتى إذا انطلق قطار التوافق كانت جاهزة للالتحاق به دون تأخير. هذا مع العلم بانّ الانقسام "الإيديولوجي" الذي نما بعد الطائف تمحور حول المسائل الاجتماعية – الاقتصادية أكثر منه حول قضايا سياسية.

الثاني: إنّ مساعدة القوى السياسية على بلورة رؤية مشتركة وواقعية للإصلاح، هو الطريق الأفضل لإقناع الدولة في وقت لاحق بتبني رؤية مماثلة، وهذا يتصل بأولوية مبدأ الإصلاح على مبدأ المعونة في سياسة الجوار الأورو–متوسطي، التي تعتبر أيضاً أنّ الحدّ من قدرة دول جنوب وشرق المتوسط على تصدير الأزمات منوط بتحسين مؤشراتها التنموية وتطوير أنظمتها ومؤسساتها وتحسين كفاءتها في اتخاذ القرارات الملائمة. لكن هل يمكن لقوى غير إصلاحية أن تنتج وتطبّق برنامجاً للإصلاح دون أن تخضع مقولاتها الثابتة لمراجعة متأنية؟ سؤال يحتاج بدوره إلى رد.

لقد اختار منظمو لقاء الموفنبيك الفصل بين المسارين السياسي والاجتماعي للحوار، وهذا خيار صائب لكنه غير قابل للصمود خارج القاعات، و خلال يومين من النقاش الطويل والجدي والمسؤول أمكن التوصل إلى توافقات حول مسائل هامة ومحل جدل، وقُدّمت تنازلات متبادلة بصعوبة تقلّ عن المتوقع، وهذا معناه إما قيام بعض الأطراف بإعادة النظر ببعض خياراتها الأساسيّة وهذا مستبعد، وإما أن المعركة الحقيقية سيتم خوضها لاحقاً، حيث يتم اختبار النوايا والتحقّق من حدود التوافقات المنجزة في العالم الحقيقي و داخل قنوات اتخاذ القرار.

مع ذلك فإنّ التوافق الضمني على التساهل أظهر عمق المصالح العامة التي يمكن الاجتماع عليها، وأفضى في نهاية المطاف إلى تحقيق نتائج "ثورية" : بدءاً من تبني مبدأ "السياسات الاجتماعية المتكاملة" بدلاً من "السياسات الاجتماعية التعويضيّة" التي ساهمت في إيجاد بيئة ملائمة لنمو الفساد ومهدت لولادة مشكلة الدين العام، مروراً بالتشديد على أهمية وجود سياسات دائمة للأجور تراعي معياري التضخم والإنتاجية، والدعوة إلى إلزامية التعليم حتى سن 15 عاماً، وانتهاءً بالتوافق الأهم على إقامة نظام تأمين موحد وشامل لكل اللبنانيين يمول من الموازنة العامة، و نظام أساسي موحد أيضا لضمان الشيخوخة.

لكن الحوار أنجز جزءاً من المهمة فقط، وهي توفير العناصر اللازمة للعقد الاجتماعي المأمول بين اللبنانيين، و على العملية السياسية أن تقرر فيما بعد الأثمان والتضحيات المترتبة على كل طرف، والتعديلات التي ينبغي إحداثها في باطن النظام حتى يمكن استيعاب تعديلات قوية كتلك التي أوردتها الوثيقة. ولعل أهم ما تم انجازه كان تصحيح أو توضيح المفاهيم، مثل: اعتبار الحاجات الاجتماعية حقاً وليس منحة خاضعة لإرادة المانح وظروفه؛ والتمييز بين المساعدة الاجتماعية التي يمكن حصرها بفئات المنبوذين والقابعين في قاع المجتمع والمصنّفين في خانة الفقر المدقع (يبلغ عددهم في لبنان أكثر من ثلاثماية ألف نسمة)، والحماية الاجتماعية التي يجب أن تشمل شرائح أوسع بما في ذلك كل أولئك الواقعين تحت خط الفقر والمقدّرين حسب آخر دراسة صادرة عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بحوالي 28% من اللبنانيين، ممن يعتاشون على أقل من 4 دولارات للفرد الواحد، وجزء من الطبقة الوسطى المعرضة للمخاطر. وقد فتحت الوثيقة الباب أمام توسيع قاعدة المستهدفين لتشمل ثلاث فئات لكل واحدة منها سياسات خاصة: من هم خارج دورة الإنتاج تماماً (الأطفال، المسنون، المعوقون)، من هم على وشك الدخول إلى العملية الإنتاجية أو يسعون إلى الانخراط فيها (الطلاب، الشباب، العاطلون عن العمل)، ومن هم داخل عملية الإنتاج (الأجراء وأرباب العمل وأصحاب المهن الحرة)، وبينما تتطلّب الفئة الأولى برامج اجتماعية عمادها المعونات والتقديمات المباشرة، وتشريعات تكفل لها الرعاية والحماية، فإن الفئتين الثانية والثالثة معنيتان أكثر بقضايا إعادة التوزيع، والأجور،

والتضـخم والتقـديمات الاجتماعيـة المختلفـة والخـدمات الاجتماعيـة، وبـرامج التأهيـل والتـدريب وسياسات التعليم.

لماذا تمكن المشاركون في إحداث خروق هنا ويفشلون في تحقيق ذلك في أماكن أخرى؟ لأنهم ببساطة جسدوا بدقة هنا آمال القواعد الاجتماعية التي يمثلونها، بينما حدث العكس في الحالات الأخرى حيث فرض على هذه القواعد أن تنقاد لمصالح ومواقف النخب المهيمنة، وربما كان للأزمة المعيشية التي زادت من تشابه مؤشرات الفقر بين مناطق متباينة الولاء، فضلٌ في تشجيع بعض الأطراف على تليين مواقفه الإيديولوجية، والتقدم من ثمّ خطوات إلى الأمام.